التقديم

يسعدني تقديم تقرير حالة البيئة في جمهورية مصر العربية لسنة ٢٠٠٥ والذي يصدر للعام الثاني على التوالي كخطوة هامة من خطوات الالتزام السياسي البيئي لحكومة جمهورية مصر العربية. يأتي ذلك في إطار حرص القيادة السياسية في مصر على إدخال البعد البيئي في كافة المجالات لتحقيق التنمية المستدامة، واقتناعها بأن الحفاظ على البيئة أصبح أمراً ضرورياً لحماية صحة الشعب وتمكينه من زيادة الإنتاج عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية.

يصدر هذا التقرير إعمالاً لما ورد بالقانون ٤ لسنة ١٩٩٤ في شأن حماية البيئة ولائحته التنفيذية والذى ينص في الفصل الثاني منه على إعداد تقرير سنوى عن الوضع البيئي يقدم إلى رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء وتودع نسخة منه في مجلس الشعب.

ويأتي هذا التقرير كثمرة لجهود العديد من الخبراء المتخصصين والمهتمين بالبيئة في مصر، وكذا المؤسسات والوزارات والجهات المعنية الذين تعاونوا جميعاً في إعداد هذا التقرير مع وزارة الدولة لشئون البيئة.

وقد تضمن التقرير تحليلاً وافياً لكافة البيانات والمعلومات المتاحة عن مختلف عناصر البيئة فى مصر.

تستند التنمية المستدامة إلى ثلاث دعائم – التنمية الاجتماعية والنمو الاقتصادى وحماية البيئة التى توفر الموارد الطبيعية والخدمات الإيكولوجية التى تعتمد عليها برامج التنمية.

نحن نعلم جميعاً أن مصر – شأنها في ذلك شأن معظم الدول التي تسعي لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية – تواجه العديد من المشاكل البيئية نظراً للزيادة المطردة في عدد السكان والتوسع في الأنشطة الصناعية والزراعية والسياحية لتحقيق التنمية الاقتصادية التي تفي بمتطلبات هذه الزيادة السكانية الأمر الذي أدى إلى الضغط الشديد على الموارد الطبيعية.

وقد صاحب ذلك زيادة حركة الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر ليتضاعف عدد سكان الحضر في مصر بمعدل ثلاثة أضعاف خلال العقدين الماضيين مما يشكل مزيدا من الضغوط على البيئة الحضرية بشكل عام.

وفي ذات الوقت احتلت قضايا الحفاظ على البيئة مكان الصدارة في دائرة الاهتمام الدولي كواحدة من أهم القضايا المطروحة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمى.

ويركز الحديث عن الحفاظ على البيئة حالياً - ليس على قضايا التلوث - وإنما على الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية المختلفة والحيلولة دون وقوع الممارسات والأنشطة التي يمكن أن تؤدي إلى إهدار تلك الموارد، وذلك لكونها تشكل مخزوناً أساسيا لعمليات التنمية وحقاً من حقوق الأجيال القادمة.

من أجل ذلك كله أولت مصر اهتماماً كبيراً بقضايا البيئة، وشاركت في توقيع العديد من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تعمل على تطبيق السياسات البيئية الرشيدة. كما أنشأت الهيكل التشريعى والمؤسسى الذي يعمل على الحفاظ على البيئة ومواردها الطبيعية.

وفي هذا الصدد فقد تم إصدار العديد من القوانين المصرية التي استهدفت الحفاظ على البيئة. وقد تضمن تقرير حالة البيئة ٢٠٠٤ أهم هذه القوانين والقرارات

الجمهورية التي كان آخرها إنشاء وزارة الدولة لشئون البيئة ليصبح جهاز شئون البيئة تحت إشراف وزير الدولة لشئون البيئة مع احتفاظه بالتبعية لمجلس الوزراء.

وتتلخص فلسفة العمل البيئي في مصر في تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الملحة من ناحية والاستخدام الرشيد للموارد والثروات الطبيعية من ناحية أخرى.

ويهدف هذا التقرير إلى إلقاء الضوء على أهم التغيرات التي حدثت في ملامح الوضع البيئي في مصر خلال عام ٢٠٠٥ والعوامل المؤثرة على هذا الوضع، وجهود وزارة الدولة لشئون البيئة ومؤسسات الدولة المعنية بقضايا البيئة لدعم السياسات البيئية وتحسين نوعية البيئة في مصر.

وقد تضمن التقرير هذا العام إضافة إلى الموضوعات التي تناولها التقرير الأول عام ٢٠٠٤ موضوعين هما الضوضاء، والطاقة.

إن وزارة الدولة لشئون البيئة ترى بصورة واضحة مشكلات البيئة المتراكمة في مصر وتعلم تماما أنها تحتاج إلى تعاون الهيئات والمؤسسات المختلفة في مصر وخاصة مؤسسات المجتمع المدنى.

لقد قطعت الوزارة شوطا كبيرا فى التخطيط البيئى السليم وذلك بإصدارها الخطة الوطنية للعمل البيئى ٢٠٠٢-٢٠١٧ والخطط والبرامج والمشروعات التنفيذية لتفعيل العمل البيئى للخطة الخمسية للدولة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ برؤى مستقبلية واضحة المعالم.

وتبذل الوزارة أقصى إمكاناتها للمحافظة على البيئة والحد من التلوث في ظل تحديات كثيرة من أجل الحفاظ على صحة المواطن المصرى وحقوق الأجيال القادمة في مواردنا الطبيعية.

وتأمل الوزارة في تحقيق تحسن في حالة البيئة في كل عام عن العام الذي سبقه.

والله الموفق.

وزير الدولة لشئون البيئة

(مهندس . ماجد جورج إلياس)